مسألة مجازر شيكاغو في هذا العام . وكل الاصلاحات التي تجري هنا وفي غير بلد انما تجري على هذه الطريقة . وقد سموا الكتّاب الذين يشنون الغارة هنا على المفاسد الاجتماعية « ملتقطي الوحل » اشارة الى انهم يتتبعون وحل الفساد لجرفه حيثما وجدوه

هذه هي الاسباب الاوّل التي تحتاج اليها كل امة لتتمكن بها من النهوض . وهي مستوفاة في اميركا اكثر من غيرها وان كانت الطريقة النيابية في اميركا تختلف عن الطريقة النيابية في اوروبا مما سنفصله في حينه . وقد ذكرنا في ما تقدم هذين السببين الاصليين في نهضة اميركا . وفي الجزء التالي سنذكر ثمة الاسباب مما خصت به هذه البلاد دون غيرها

الضرائب عدالتها وحيفها

بحث اقتصادي عمراني (تابع لما قبله)

بقلم جناب نقولا افندي حداد الصيدلي القانوني

دعهم كما تجدهم

ثم اشار المستر ووكر بعد ذلك الى فقرة من مقالة نشرت في مجلة ايدنبرغ سنة ١٨٣٣ عدّها اصح قول بشان جباية الضرائب بحسب الطاقة وهي : « لا جزية عادلة الا الجزية التي بعد ما تجبى من افراد الامة تتركهم في تناسبهم من كل قبيل كما وجدتهم » ثم جعل يبحث في القواعد الاساسية التي بني عليها نظام ضرب الضرائب الماضية والحاضرة ويمحصها ليتوصل الى اصح تفسير لهذه الآية . فلاحظ ان هناك اربع قواعد وهي : ـ

١ً الضريبة التي ضربت على الثروة الحقيقية اي على رأس المال النقدي او العقاري
٢ً الضرائب التي ضربت على الدخل او الريع السنوي
٣ً الضرائب التي ضربت على نفقات المعيشة او على استهلاك الفرد للثروة
٤ً الضرائب التي ضربت على القوّة المستنفدة في العمل

هذه هي القواعد الاربع الاساسية التي بني عليها نظام الضرائب في ما مضى من عمر

العمران وقد بحث المستر ووكر في كل واحدة منها ليرى كيف كان الافراد يدفعون الجزية و يظلون على نسبة واحدة . وهذه هي مباحثه : ـ

الضريبة على الثروة الحقيقية (١)

« الثروة مجموعة من موفرات الدخل . فاذا جعلت الضريبة على الثروة وحدها تكون بالحقيقة مضروبة على الموفر وتكون الحكومة شريكة الفرد في موفراته التي حرم نفسه التمتع بها لا في دخله . ولا مشاحة في ان الحكومة تجور كثيراً او قليلاً اذا كانت تجمع ضرائبها من الثروة التي وفرتها الامة من اصل نفقاتها بالبخل على نفسها لكي تحفظها الى حين الحاجة والعسر في المستقبل او لكي تثمرها بالاعمال المالية التي تزيد يسرها وبجبوحتها . نقول ذلك من وجه اقتصادي لانه اذا كان دخل الفرد يخصه وله حق التصرّف المطلق به وانه اذا لم ينفقه كله في سبيل نعيمه وهنائه تشاركه الحكومة به وتقاسمه جزءًا منه فلماذا يستبقي قسماً منه ليجعله ثروة تشاركه الحكومة بها ؟ فضرب الضريبة على الثروة الحقيقية قصاص للناس على عدم استهلاكهم كل مكاسبهم او باوضح عبارة مثبطٌ لعزمهم على التوفير للتثمير وبالتالي مستوقف لثروة الامة عن نموها . هذا هو ضرره الاقتصادي وهو ولا ريب ضررٌ بينٌ »

وهنا اظن ان المستر ووكر لم يهتدِ تماماً الى الجانب الركيك من هذه القاعدة . نعم ان ما تأخذه الحكومة من الضريبة على الثروة انما هو مما وفره الفرد من دخله وحرم نفسه التمتع به ليثمره اي ليجعله ثروة ذات ريع ولكن لا اظن ان ما تجبيه الحكومة من اصل هذا الموفر الآئل الى ثروة يثبط عزم الفرد على التوفير ويزهده بجمع الثروة ويزين له افضلية استهلاك دخله كله لان الموفر قلما يشعر بنقص ثروته بعد ما تأخذ الحكومة نصيبها القليل منه الا اذا كان نصيبها كبيراً تبلص الامة به بلصاً . ثم ان الفرد لا يصعب عليه ان يدفع القسم الزهيد من ثروته متى عرف انه وسائر افراد امته سواء في تحمل هذه الضريبة وان مؤداها لفائدة العموم ومصلحة الجمهور وان نصيبه من هذه الفائدة مناسب لما تجبيه الحكومة منه

وانما تسفه هذه القاعدة بان هناك قواعد اخرى افضل منها كالضريبة على دخل الثروة لا على الثروة نفسها وبان الثروة التي لا قبل لصاحبها على انمائها وتثميرها باضافة ريعها اليها تنقرض شيئاً فشيئاً اذا كانت الحكومة تختزل كل عام جزءًا منها . هذا اهم اضرار هذه القاعدة وهو اشد من الضرر الذي المع اليه المستر ووكر على ما اظن

1 Taxes on Realized wealth

الضريبة على الدخل السنوي (١)

والغريب ان المستر ووكر يسفه قاعدة «الضريبة على الدخل السنوي» في حين انها في نظر معظم الاقتصاديين اقرب القواعد الى العدالة حتى جرت عليها انكلترا والمانيا وهما تريانها ملائمة . وقد مثل على تخطئة هذه القاعدة بقوله : ــ «هب ان رجلين متعادلين في القوّة الطبيعية احدهما نشيط مجتهد يبكر الى عمله ويواظب عليه تمام المواظبة فينال دخلاً وافرًا تشاركه الحكومة بقسم منه والآخر يهمل قوته الطبيعية فلا يستعملها ليسترزق بواسطتها بل يقضي حياته بالكسل والتواني قانعاً ببساطة العيش . فهل يحق للحكومة عليه اقل مما يحق لها على الاول ؟ فان كان الامر هكذا فكيف يجوز ان كسله يبخس الحكومة حقها الواجب عليه بالنسبة الى قوته وطاقته على العمل ؟ وكأنّ الحكومة وهي تضرب الضريبة على الثروة بدل الدخل تضع عقاباً على التوفير وتجازي المسرفين خيرًا . وكذلك في ضربها الضريبة على الدخل بدل الطاقة تجازي الكسالى خيرًا وتعاقب المجتهدين

وهنا اظن ايضاً ان المستر ووكر مغالٍ في تخطئة هذه القاعدة لاني لا اعتقد ان المجتهد الذي يحق للحكومة نصيب كبير من دخله الوفير يحسد الكسول الذي لا يحق لها من دخله الزهيد الا النزر اليسير . ولا يثبط عزمه على العمل او يقلل اجتهاده كون الحكومة تقاسمه جزءًا من دخله بل هو يتمنى ان يكون دخله اوفر ولو كان للحكومة منه نصيب اكبر . اعتقد ذلك واراه واقعاً في البلاد التي تجبي الحكومة العشور منها بالعدالة فان جباية العشور لم تثبط عزم الفلاحين عن الفلاحة والزراعة . والحكومة المصرية تتقاضى من اتعاب الفلاحين اكثر من سائر الحكومات ومع ذلك لم تثنِ هممهم عن العمل

وزد على ذلك ان معظم المكاسب التي يكسبها كبار المتمولين وعظماء الاغنياء منحوت من قوة العملة الذين يستخدمهم اولئك الاغنياء فاذا تقاضت الحكومة جزءًا من مكاسبهم الطائلة لتبذله في خدمة الجمهور وحماية الامة فلا تعتبر مقاصةً لهم على اجتهادهم ولا مجازية الكسالى خيرًا

ثم ان هناك كثيرين متساوين في المواهب والقوى والاجتهاد ولكنهم متفاوتون أي تفاوت في الكسب لاختلاف ظروفهم . فاختلاف هذه الظروف هو سبب اختلاف حقوق الحكومة عليهم

1 Revenue as the lasis of taxation

الضريبة على الانفاق (١)

قال السير وليم بتى منذ قرنين : « من المسلم على العموم انه يجب على كل فرد من الرعية ان يدفع للمصلحة العامة (التي تديرها الحكومة) بنسبة حصته من الامن العام وفائدته منه اي بحسب حاله وغناه . والاغنياء نوعان غنيٌّ بالفعل وغنيٌّ بالقوة . فالاول يعتبر غنياً بحسب ما ياكله ويشربه ويلبسه ويأوى اليه ويتمتع به فعلاً . والآخر يعتبر غنياً اذا كانت له قوة الاغتناء اي عنده مال للانفاق ولكنه لا ينفق على نفسه منه الا الضروري فما هو اذاً الا صيرفي تمرّ الاموال في يديه مرًّا فقط كأنه واسطة لتبادلها بين اولئك الذين يتمتعون بها . وبناء عليه يجب على كل فرد ان يدفع من ماله للحكومة القيمة على المصلحة العامة بحسب ما ياخذه منه لنفسه ويتمتع به »

وبالنظر الى هذا القول يعتبر كل فرد من افراد الامة ذي ثروة معدة للتثمير لا للانفاق قيماً على ثروته بالمعنى الذي المح اليه السير وليم بتي . وعليه قال « ارثر ينغ » : « الضرائب العادلة لا يجوز ان تمس الا نفقات الفرد على معيشته فان مست نوعاً آخر من نفقاته (كالنفقة على المشروعات العملية) سلبته جزءاً من العدة التي يعمل بها ما وجب عليه من اعمال البلاد العمرانية »

وقد سفه المستر ووكر هذه الاقوال كلها بقوله : « هل الاكل والشرب واللبس وسائر لوازم المعيشة هي كل ما يختصه الانسان بنفسه ويستهلكه من غير ان يثمره بحيث يتسنى للحكومة ان تضرب الضريبة على ثمنه فقط ؟ فهب ان مثريًا اخرق الرأي مولعاً بالفخفخة او مجازفاً على غير دراية او روية بذل ثروته على مشروع يبتغي منه الكسب ولكن هذا المشروع واهي الاساس متداعي البناء غير منظم على قواعد العمل القويمة بحيث لا شبهة في خسرانه وضياع المال فيه جزافاً . فلا ريب ان هذا المال الضائع لا تنال الحكومة منه نصيباً البتة لانه حينما أُوجد وكان دخلاً لم ترَ انها ذات حق بنصيب منه لتنفقه على المصلحة العامة اذ لم يكن حينئذٍ معدًا لتمتع صاحبه الشخصي بل كان تحت نية التوفير ليعمل ثروة . وحينما وفر من اصل الدخل وصار ثروة لم يعد للحكومة حق بشيء منه اذ لم يجتز في دائرة المستهلكات الشخصية ليكون لها حصة فيه . وكذلك لما بذل على مشروع فاسد لم تجسر ان تمد اليه يداً لان انفاقه لم يكن لاجل تمتع شخص بل لاجل عمل يقصد الى الكسب منه وان كان هذا

1 Expenditure as the lasis of taxation

العمل عقيماً لا يرجى منه ربح البتة . فترى ان هذا المال منذ اوجد الى ان استنفد لم يكن للحكومة حصة فيه مع انه وجد واستنفد تحت حمايتها . وكذلك لم يتمتع به صاحبه ولا احد من افراد الرعية مع انه في الاصل ثمن تعب ونقشف

وبناء على ذلك يرى ووكر انه اذا كان رأس المال او الدخل يعفى من الضريبة لسبب انه لم يصر بعد مالاً للنفقة الشخصية بل يحتمل ان ينفق في طريقة عمرانية تفيد البلاد فللحكومة حق ان تسأل عما اذا كانت هذه الثروة تنفق في طريقة عمرانية تفيد البلاد على غاية ما يمكن ان تفيدها به

فللفرد من الرعية ان يعترض على الحكومة قائلاً ليس لكِ حقاً ان تضربي ضريبة على مالي هذا وتختزلي شيئاً منه لاني الى الآن لم انفق منه قرشاً على نفسي واني لعازم على ان اثمره في مشروع يفيد البلاد . ولكن الحكومة ترد اعتراضه قائلة : نعم ولكن يجب ان نقتنع بصحة هذا الوعد فيجب ان نحكم نحن في ما اذا كنت تثمر ثروتك في ما يفيد البلاد حقيقة . فادفع ما عليك من الضريبة وثم لك ان تتصرف بثروتك كما تشاء والا فاذا شئت ان تعفى من الضريبة بناء على انك تخدم البلاد بمالك خدمة عمومية وجب ان تعمل عملك تحت رقابة الحكومة وسيطرتها » ثم استطلى ووكر موجزاً بما معناه : —

ولكن سيطرة الحكومة على اعمال الناس بحيث لا يبقى اصحابها الا وكلاء مؤمنين عليها تفضي الى خطر جسيم كما انها تنافي احكام العقل . ووجه الخطر في ذلك انه اذا جعلت الحكومة تتسيطر على اعمال الرعايا المالية لكيلا تذهب تلك الاموال جزافاً ولا يضيع نصيب الحكومة مما يتمتع به صاحبها من ريعها اصبحت الحكومة صاحبة الثروة بالفعل ولم يبقَ صاحب الثروة الاصلي اذ ذاك الاَّ وكيلاً على ثروته يثمرها بمشروعات تخص الحكومة حتى اذا لم يقم بحق الوكالة كما تريد عزلته منها وقامت مقامه في استعمال ثروته . ولكن الاختبار قد اثبت ان الاشغال في يد الحكومة اقل كسباً منها في يد الشركات او الافراد . فمصلحة السكة الحديدية المصرية مثلاً يتضاعف ربحها اذا كانت في يد شركة لان الشركة لا تنظر الا الى مصلحتها فقط ولو قضت مصلحتها بظلم الجمهور والاجحاف به . واما الحكومة فارحم من الشركة بالجمهور ولذلك تلاحظ مصلحته قبل مصلحتها حين تدير السكة الحديدية بنفسها وذلك لان مديري السكة الحديدية الذين يديرونها باسم الحكومة ليس لهم غير رواتبهم . فلا يهمهم ان تربح المصلحة او ان تخسر وبالتالي لا يبخلون بمراعاة مصلحة الجمهور قبل مصلحة الحكومة لكي يكسبوا ثناء العموم . ولكن اذا كانت المصلحة بيد شركة فمديروها

يضحون مصلحة الجمهور لاجل نفع الشركة لان لهم نصيباً من هذا النفع باعتبار ان لهم معظم الاسهم

(ستأتي البقية)

شرٌّ اقوى من الحب

عروسان * فرّقت بينهما بنت الحان * ثم جمعتهما الاحزان

هي قصيدة لحضرة « نقولا افندي حداد الصيدلي القانوني » وهي من الشعر الراقي الصحيح لفظاً ومعنىً · ومما يزيدها جمالاً استيفاء الناظم فيها شروط القصة من حيث « وحدة السياق مع تنوع الموضوع والملاحظة البسيكولوجية الصحيحة » وهذا الفن لا يدركه الاّ اهل النظر والعلم · وما كل شعر يُنظم جدير بأن يسمى شعراً · وكم من قصيدة بليغة نظمها من امتن ما يكون ولكنها عديمة الفائدة ضعيفة القوى لعدم استيفائها تلك الشروط

هو الحبُّ في عهد الشبيبة يعذب ولكنما حبّ العروسين اعذبُ
ولم يروَ في الاسفار أعجب من هوى (جميلٍ وليلاه) ولا بعد يُكتبُ
عروسان والحب الوثيق مكللٌ حبيبان والخلق الجميل محببُ
فؤآدان في مهد الولاء توسدا تُظلهما روح الكمال وترقبُ
لقد مرحا في رحبة الصفو برهةً يزينهما ثوب العفاف المطيبُ
اذا غابَ عنها برهةً في مهمةٍ يذوب حنيناً قلبها المتلهبُ
وتنفحه عند اللقا بابتسامةٍ فتطفي جوى احشائه وترطبُ
وتأخذ كفيه اشتياقاً وتنثني اليه دلالاً وهو جذلان مُطرَبُ
تُرجي به عوناً وغوثاً ونصرةً وتحسبه الترس الذي ليس يعطبُ
اذا ما دعت لبي جميلٌ دعاءها وجاد بعينيه اذا هي تطلبُ
كأني به قيسٌ يضحي بنفسه لما تبتغيه منه ليلى وترغبُ
فكانا بفردوسٍ من الحب والوفا ضحوكين والدنيا تجد وتلعبُ